اقتصاد

قرض دولي لقطارات مصر

وافق البنك الدولي على إقراض مصر 440 مليون دولار، لتطوير قطاع السكك الحديدية، وذلك ضمن حزمة قروض حصلت عليها العديد من قطاعات الدولة، التي تشهد تنامياً غير مسبوق في معدلات الاستدانة الخارجية منذ وصول الرئيس عبد الفتاح السيسي إلى الحكم قبل نحو 8 سنوات. وقال البنك، في بيان له، إن التمويل (القروض) الذي وافق مجلس المديرين التنفيذيين عليه غرضه تطوير أنظمة الإشارات وتحديث المسار، بإجمالي 763 كيلومترا من شبكة السكك الحديدية المصرية، البالغ طولها 5 آلاف كيلومتر. وأضاف أن الهيئة القومية لسكك حديد مصر ستخصص 241 مليون دولار لتطوير المسار، الذي يربط بين القاهرة والجيزة وبني سويف (وسط مصر). وتركز الحكومة المصرية على توسيع شبكات النقل وإنشاء المزيد من الكباري (الجسور) وتوسيع الطرق، وإنشاء عاصمة إدارية جديدة، تكلفت مئات مليارات الجنيهات، بينما يرى خبراء اقتصاد أنه كان من الأجدر العمل على مشروعات ذات مردود اقتصادي حقيقي من شأنه تحسين المستويات المعيشية للبلد الذي يقع ثلث سكانه تحت خط الفقر، وفق البيانات الرسمية، بينما تقدر مؤسسات مستقلة النسبة بأكثر من 50%. لكن كامل الوزير، وزير النقل، قال في بيان، إن «تحديث السكك الحديدية في مصر وإصلاحها أمر بالغ الأهمية لتلبية احتياجات المواطنين، في ما يتعلق بالسفر والانتقال، وتعزيز النشاط الاقتصادي بوجه عام، ويعتبر تحسين الخدمة لملايين الركاب يوميا أولوية، لا سيما وأن المواطنين يعتمدون على الهيئة القومية لسكك حديد مصر للوصول إلى أعمالهم والقيام بالعديد من المهام الأخرى، ومنها تلبية احتياجاتهم الشخصية». وتبلغ محفظة التعاون الجارية بين وزارة التعاون الدولي والبنك الدولي نحو 5,4 مليارات دولار في العديد من القطاعات، وهي الإسكان والصرف الصحي والتكافل الاجتماعي والنقل والصحة والتعليم والتنمية المحلية والبترول والمشروعات الصغيرة والبيئة.

ولا تتوقف الحكومة عن الاستدانة منذ 2014 من المؤسسات المالية الدولية، سواء لتمويل عجز الموازنة المتفاقم أو تنفيذ مشروعات في قطاعات البنية التحتية المختلفة، بينما تواجه ضغوطاً مالية متزايدة، لا سيما بعد جائحة فيروس كورونا التي أضرت بشكل بالغ بقطاع السياحة والعديد من مصادر النقد الأجنبي. ويقدّر صندوق النقد الدولي حجم فجوة التمويل الخارجي، خلال السنة المالية الحالية 2021/2020 التي تنقضي بنهاية يونيو/حزيران المقبل، بنحو 12,2 مليار دولار. لكن وزير المالية محمد معيط كان قد قال، خلال عرضه لتقرير وزارة المالية أمام مجلس النواب (البرلمان)، في فبراير/ شباط الماضي، إن الحكومة حافظت على السيطرة على معدلات نمو الاقتراض، رغم التداعيات السلبية الكبيرة لجائحة كورونا على النشاط الاقتصادي، مشيرا إلى أن وزارة المالية عملت على إطالة عمر الدَّين لخفض قيمة الديون المستحقة سنوياً، والمطلوب إعادة تمويلها. وقفز الدين الخارجي إلى نحو 123,49 مليار دولار بنهاية يونيو/ حزيران الماضي، مقابل 108,69 مليارات دولار في نفس الفترة من 2019، وفق بيانات رسمية صادرة عن البنك المركزي.

(العربي الجديد)

(فرانس برس)

ورقة نقدية بمليون بوليفار في فنزويلا

أعلن البنك المركزي الفنزويلي، أنه سيوسّع نظامه النقدي من خلال إصدار ثلاث أوراق نقدية جديدة، من بينها واحدة تبلغ قيمتها مليون بوليفار، في ظل التضخم الجامح. وهذه الأوراق النقدية الجديدة التي تبلغ قيمتها 200 ألف و500 ألف ومليون بوليفار، سيبدأ التداول بها تدريجياً اعتباراً من يوم الاثنين المقبل، من أجل «تلبية حاجات الاقتصاد الوطني»، وفق البنك المركزي. لكن هذه الأوراق مجتمعة لا تمثل ما يعادل دولاراً أميركياً، الذي يستبدل حالياً بـ1,88 مليون بوليفار. ويعاني الاقتصاد، للسنة الرابعة، من التضخم المفرط الذي وصل إلى نحو 3000% في 2020. واستُبدِل البوليفار عملياً بالدولار الذي أصبح العملة الفعلية في المتاجر، وفق وكالة فرانس برس.

أخبار

نمو قوي لتوصيل الطعام في كوريا الجنوبية

أظهرت بيانات حكومية أن سوق خدمات توصيل الطعام عبر الإنترنت في كوريا الجنوبية، سجلت نمواً قويا خلال عام 2020 مقارنة بالعام السابق عليه، وسط تفشي جائحة فيروس كورونا الجديد. وبلغت قيمة معاملات

خدمات توصيل الطعام عبر الإنترنت 17,4 تريليون وون (15,5 مليار دولار) في العام الماضي، بزيادة قدرها 78,8% عن عام 2019، بينما زادت 6 أضعاف الرقم المسجل في 2017، عندما بدأت هيئة الإحصاء في تجميع البيانات ذات الصلة، وفق ما نقلت وكالة يونهاب الكورية، أمس السبت. ومن إجمالي المعاملات، شكلت الطلبات عبر الهاتف المحمول 95% أو 16,5 تريليون وون، حيث أجبرت قيود كورونا الناس على الامتناع عن تناول الأطعمة في الخارج واللجوء أكثر إلى خدمات التوصيل.

وقالت مصادر في الصناعة إن سوق خدمات توصيل الطعام عبر الإنترنت في البلاد من المرجح أن تتوسع أكثر بسبب الطلب المتزايد من المستهلكين والقيود التي يسببها الفيروس على ساعات عمل المطاعم.

إيران والهند توسعان التعاون في الطيران

أعلن محمد أميراني، رئيس الطيران في شركة المطارات والملاحة الجوية الإيرانية، عن توقيع مذكرة تفاهم مع شركة المطارات الهندية للاستفادة من الخدمات الاستشارية والفنية والهندسية في مجال الطيران.

وأضاف أميراني، في تصريحات أوردتها وكالة الجمهورية الإسلامية للأنباء «ارنا» أمس السبت، أن «الهدف الرئيسي من توقيع هذه المذكرة هو إيجاد الأرضية للتعاون في دعم البنية التحتية للطيران، وبناء القدرات من خلال خدمات التدريب وتقديم المشورة حول خدمات الملاحة الجوية». وأضاف أن «المذكرة سارية لمدة 10 سنوات وبتوقيعها سنوسع التعاون بين البلدين للاستفادة من الخدمات الاستشارية والفنية وهندسة الطيران».

8,5 مليارات ريال للقروض الشخصية في عُمان

أظهرت بيانات صادرة عن دائرة البحوث والإحصاء في البنك المركزي العماني، أن قطاع القروض الشخصية حصل على نحو 8,5 مليارات ريال (22 مليار دولار)، بنسبة تعاجل 38,1% من إجمالي الائتمان المصرفي للبنوك التجارية خلال الربع الأخير من العام الماضي 2020. وبلغ إجمالي الائتمان المصرفي للبنوك التجارية، وفق البيانات التي نشرتها وكالة الأنباء العمانية، أمس السبت، نحو 22,3 مليار ريال، مقارنة بحوالي 21,8 ملياراً خلال عام 2019، بارتفاع بلغت نسبته 2,2%.

أسهم التكنولوجيا الأميركية تخسر 1,6 تريليون دولار

واشنطن ـ **العربي الجديد**

خسرت أسهم التكنولوجيا الأميركية 1,6 تريليون دولار من قيمتها السوقية، على مدار الأسابيع الثلاثة الماضية، متأثرة بعمليات بيع، بعد القفزات التاريخية التي سجّلتها على مدار العام الماضي، بينما تحولت أنظار شرائح من المستثمرين إلى الارتفاع الهائل في العوائد على سندات الخزانة الأميركية أخيراً. ورغم ارتفاع مؤشر ناسداك 100 الأميركي، يوم الجمعة الماضي، إلا أنه اختتم الأسبوع على انخفاض بنسبة 1,9%، مسجلا أطول سلسلة تراجع منذ سبتمبر/أيلول الماضي، بعد أن هبط للأسبوع الثالث على التوالي. وقال مات مالي، كبير المحللين الاستراتيجيين في شركة ميلر تاباك للاستثمار، لوكالة بلومبيرغ الأميركية، أمس السبت، إن ارتفاع أسعار العائد على السندات يجعل التقييمات أكثر صرامة لأسهم التكنولوجيا، لكن هذا لا بأس به، لأن التقييمات أصبحت مفرطة على أي حال.. لقد حان الوقت، لا يمكنهم الصعود والارتفاع إلى الأبد».

ورغم عمليات البيع، لا تزال تقييمات أسهم التكنولوجيا تحوم فوق مستويات متوسطة، وتتداول أسهم مؤشر ناسداك 100 بمضاعف ربحية يبلغ نحو 27 مرة، وهو أعلى بكثير من متوسط الخمس سنوات البالغ 21 مرة، بينما كانت قد وصلت إلى الذروة، بواقع مضاعف ربحية 30 مرة في عام 2020. وأدى الارتفاع المفاجئ في عوائد سندات الخزانة الأميركية واحتمال ارتفاع التضخم إلى زعزعة سوق الأسهم، وساعد في إطلاق عمليات بيع في أسهم مؤشر ناسداك الذي يضم شركات التكنولوجيا، بعد أن كان قد قفز بنحو 50% في العام الماضي. وقال راندي فريدريك، نائب رئيس التجارة والمشتقات في مؤسسة تشارلز شواب للاستشارات المالية: لقد كانت التكنولوجيا في الأساس القطاع الرائد لعقد من الزمان. مضيفا: من دون شك، يبدو تقييم القطاع متضخما، ولديه أكبر مساحة للاستسلام، خاصة الآن بعد أن أصبح الناس قلقين بشأن التضخم. ورأى جوليان إيمانويل، كبير خبراء الأسهم والمشتقات في مؤسسة «بي تي آي جي»، أن التراجع في أسهم التكنولوجيا في الأسابيع الأخيرة جزء من التحول من أسهم النمو إلى أسهم القيمة. وتوقع أن تقود أسهم القيمة النمو طوال عام 2021. ورأى أن مؤشر ناسداك 100 يسير بما يتماشى مع السوق أو يتخلف عنه بشكل ضئيل.

مال وناس

خبز الجزائريين رهن الأوروبيين

تجار القمح يرفعون الأسعار مع تزايد الطلب

شجع الطلب المتزايد على القمح من الجزائر، الموردين الاوروبيين على رفع الاسعار بشكل متوال خلال الاسابيع الاخيرة، بينما تواجه الحكومة الجزائرية صعوبات في كبح فاتورة الواردات والحد من تآكل الاحتياطي النقدي

الجزائر ـ **حمزة كحال**

تواصل الجزائر التأثير على أسعار القمح الأوروبي، التي ارتفعت خلال شهري يناير/ كانون الثاني وفبراير/ شباط الماضيين بشكل لافت، بالتزامن مع تزايد حجم مناقصات الاستيراد التي طرحتها الحكومة لتلبية احتياجات السوق المحلية.

واستقر سعر القمح لشهر مارس/آذار الجاري في السوق الأوروبية عند 292 دولاراً للطن، مقابل 279,24 دولاراً للطن الواحد تسليم نهاية فبراير/ شباط و269 دولاراً تسليم مطلع الشهر ذاته، ليستعيد القمح الأوروبي معظم خسائره التي سجلها في يناير/كانون الثاني الماضي، عندما انخفضت أسعاره بنسبة 4%. وكانت الجزائر قد طرحت 3 مناقصات لشراء القمح من الأسواق الأوروبية، الأولى بـ 50 ألف طن والثانية بـ 300 ألف طن والثالثة بـ 390 ألف طن، ما أثر على الأسعار، خاصة بعد ارتفاع المؤشرات لطرح الجزائر مناقصة رابعة بنصف مليون طن تسليم إبريل/ نيسان لمواجهة ارتفاع الطلب خلال شهر رمضان الذي يحل في نهاية الأسبوع الثاني من الشهر المقبل. وتعتبر الجزائر من بين أكبر الدول المستوردة للقمح اللين في العالم، حيث تستورد الكميات المطلوبة من نحو 10 دول، في مقدمتها فرنسا، التي تبلغ قيمة الاستيراد منها سنوياً حوالي مليارَي دولار، فضلاً عن دول أوروبية أخرى منها ألمانيا وأوكرانيا بجانب الولايات المتحدة وكندا وروسيا والأرجنتين.

وتحتل الجزائر المرتبة الثانية عالمياً بعد مصر في استيراد القمح، وتبلغ نسبة الاستهلاك الفردي سنوياً نحو 100 كيلوغرام وهو ضعف النسبة في الاتحاد الأوروبي وثلاثة أضعاف في باقي دول العالم، وتستقطب منطقة شمال أفريقيا والشرق الأوسط ثلث مشتريات القمح عالمياً. وقدرت وزارة الزراعة الأميركية استهلاك الجزائر من القمح لموسم 2021/2020 بين 10,7 و11 مليون طن، مقابل إنتاج محلي يقارب 5 ملايين طن، بانخفاض تبلغ نسبته 5% عن الإنتاج في موسم 2020/2019، ما يدفع الجزائر لاستيراد ما بين 5 و7 ملايين طن هذا الموسم لتلبية احتياجاتها التي يغطيها الإنتاج الوطني بنسبة تتراوح بين 34% إلى 36%.

> الدولة تسعى لاستيراد ما يتراوح بين 5 و7 ملايين طن هذا العام

وكشف مسؤول في الديوان الجزائري للحبوب أن «الديوان دفع بين 312,5 دولاراً و314,5 دولاراً للطن باحتساب كل الرسوم لعمليات التسليم المقررة لشهر مارس/آذار الجاري، بما في ذلك مصاريف الشحن»، مضيفاً أن «النسبة الأكبر من الاستيراد تأتي من فرنسا كون قمحها الأقرب للمواصفات التي حددها الديوان في دفتر الشروط، فيما كانت الحصة المتبقية من دول شمال الاتحاد الأوروبي، وكمية ضئيلة من الأرجنتين».

وأكد المسؤول في تصريح لـ«العربي الجديد» أن «الديوان يستعد لطرح 3 مناقصات آجلة إلى نهاية النصف الأول من العام الجاري، بكمية تفوق المليون طن، وسط مؤشرات بارتفاع الأسعار بفعل انتعاش الطلب العالمي، الذي رفعه الطلب الصيني».

من جانبه، قال الخبير الفرنسي سيباستيان أبيس، الباحث الزراعي ومؤلف كتاب «الجغرافيا السياسية للزراعة» الصادر نهاية 2020 إن «المعادلة معقدة بالنسبة للجزائر، ففي سياق ارتفاع الأسعار العالمية للقمح التي تلامس حالياً 300 دولار للطن، تبدو الجزائر بين اللعب على عامل الزمن للشراء بأفضل سعر مقابل الحفاظ على أمنها الغذائي». وأضاف الخبير الفرنسي لـ«العربي الجديد» أنه «في الوقت نفسه، يجب على السلطة التنفيذية، التي أضعفتها الصعوبات الاقتصادية والتوترات السياسية، أن تتعامل مع قطاع يخضع لعملية إعادة هيكلة كبرى، لمكافحة الفساد الذي نخر هذه الشعبة وأدى إلى غلق 300 مطحن بين 2019 و2020». وتابع أن «على الجزائر أن تعدل نظام شراء القمح وتتجه إلى النموذج المغربي، حيث يتم السماح للقطاع الخاص مباشرة، أو المصري الذي يمزج بين العام والخاص في الاستيراد، وذلك لكبح الفساد الذي يُمول من ميزانية الدعم».

وتبدو فرنسا مطمئنة إلى صادراتها من القمح نحو الجزائر خلال العام الجاري، والذي تقدر كلفة الاستيراد منها بنحو مليارَي دولار، بينما تتجه الحكومة صوب القمح الروسي، في محاولة لكسر احتكار القمح الفرنسي للسوق. وكشف موقع «فرانس اغرو مير» المختص في تسويق المنتجات الزراعية الفرنسية التابع لوزارة الزراعة، في تقرير حديث، أن «تخفيض الجزائر لمواصفات مناقصات القمح لن يؤثر على صادرات فرنسا من القمح نحو هذا البلد». وتواجه الجزائر ضغوطاً مالية وتراجعاً في احتياطي النقد الأجنبي في ظل ارتفاع فاتورة الواردات وتراجع عائدات النفط والغاز التي تعتمد عليها الدولة بشكل كبير. وكان الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون، قد ذكر في مقابلة بثها التلفزيون الرسمي، يوم الاثنين الماضي، أن احتياطي بلاده من النقد الأجنبي يبلغ حالياً 42 مليار دولار، «انخفاضاً من 60 ملياراً في الربع الأول من 2020، مضيفاً أن «الجزائر ليست في بحبوحة مالية، لكننا قادرون على الإيفاء بالتزاماتنا».

القمح الفرنسي يستحوذ على النسبة الأكبر من الواردات الجزائرية (فرانس برس)

الأردن

منع الاستيراد يضاعف أسعار الخضروات

عمان ـ **زيد الدبيسية**

قفزت أسعار العديد من أصناف الخضروات والفواكه في الأردن إلى أكثر من الضعف، في ظل إجراءات حكومية مشددة لمنع الاستيراد لحماية المزارعين، بينما يخشى مواطنون من مواصلة الأسعار الارتفاع لاسيما مع قرب حلول شهر رمضان في منتصف إبريل/ نيسان المقبل. وقال محمد عبيدات، رئيس جمعية حماية المستهلك لـ«العربي الجديد» إن وزارة الزراعة شددت إجراءات منع استيراد المنتجات الزراعية منذ نوفمبر/ تشرين الثاني العام الماضي بحجة دعم المنتج الوطني، الذي لا يكفي أصلاً للاستهلاك المحلي، سيما من الفواكه والحمضيات كالبرتقال والموز، ما ساهم في ارتفاع كبير في الأسعار بنسبة تجاوزت 150% وصعود نسبة التضخم خلال الأشهر الماضية. وأضاف أن أسعار تلك المنتجات تحد من قدرة غالبية المواطنين على شرائها، حيث وصل سعر كيلو الموز إلى حوالي 2,8 دولار والبرتقال إلى 4 دولارت للكيلوغرام مقابل 1,4 دولار لكل منهما قبل حظر الاستيراد، فضلاً عن عدم توفر نوعيات جيدة من المحاصيل، مشيراً إلى أنه كان يفترض اتخاذ خطوات تساهم في انخفاض واستقرار الأسعار مع اتخاذ قرارات الحظر. وتابع: «على الحكومة المواءمة بين مصلحة المنتج المحلي والمستهلك الذي لم يعد قادراً على شراء العديد من أصناف الخضروات والفواكه في الوقت الذي زاد فيه الإنفاق ومتطلبات الوقاية من الوباء، فيما فقد آلاف المواطنين وظائفهم منذ بدء الجائحة قبل عام تقريباً».

لكن عدنان الخدام، رئيس اتحاد مزارعي وادي الأردن، قال في المقابل لـ«العربي الجديد» أن القطاع الزراعي شهد تدهوراً كبيراً خلال السنوات الماضية نتيجة انخفاض الأسعار خاصة الخضروات التي وصلت إلى مستويات لا تغطي الكلف، ما اضطر العشرات إلى هجرة الزراعة تحسباً لمزيد من الخسائر.

> المزارعون يفسرون زيادة الأسعار بتحكم السماسرة في تداول السلع

وأضاف الخدام أن ارتفاع أسعار الخضروات والفواكه المحلية يعود بشكل أساسي إلى تعدد حلقات التسوق، حيث تذهب معظم الأرباح إلى جيوب السماسرة والتجار الذين ينسقون آليات العمل في ما بينهم داخل سوق الخضر المركزي في العاصمة عمان، والذي يعد المسوق الرئيسي إلى الأسواق الفرعية والمحلات التجارية. وأشار إلى أن الحكومة تعهدت مؤخرا بالعمل على حل ومعالجة المشكلات التي يعاني منها القطاع الزراعي، ومنها خفض الفوائد وجدولة القروض وإعادة النظر في الرسوم والضرائب وتسهيل إجراءات استقدام الأيدي العاملة من الخارج لعدم توفر الأيدي العاملة المحلية.

المغرب

شركات تنتظر التمويل لإنقاذها من الغلق

الرباط ـ **مصطفى فهاس**

تترقب الكثير من الشركات المغربية تدابير تمويلية لإنقاذها من الغلق، بسبب التداعيات التي خلفتها جائحة فيروس كورونا الجديد على مختلف الأنشطة، حيث تتجه الأنظار إلى خطة إنعاش اقتصادية تتضمن ضخ مليارات الدولارات في صندوق استثمار يهدف إلى دعم العديد من القطاعات.

ونهاية نوفمبر/ تشرين الثاني الماضي، صادقت الحكومة على مشروع قانون يقضي بتدشين «صندوق محمد السادس للاستثمار»، ستخصص له 4,5 مليارات دولار، من بينها 1,5 مليار دولار عبر موازنة الدولة، ضمن خطة إنعاش بقيمة 12 مليار دولار جرى الإعلان عنها في منتصف العام الماضي، في محاولة لتحريك قطاعات الاقتصاد.

ودعا الاتحاد العام لمقاولات المغرب إلى تسريع تفعيل صندوق محمد السادس للاستثمار، معتبرا أنه «إذا تأخر ستكون العديد من الشركات قد اختفت من الوجود». وأشار الاتحاد في بيان له أخيراً، إلى ضرورة أن يوفر الصندوق تمويلات للشركات القائمة وليس فقط للاستثمار، لافتا إلى حاجة الكثير من الشركات للأموال من أجل تأمين تسييرها. وتابع أن الشركات التي تستثمر اليوم قليلة، فهي تحتاج لضخ أموال من أجل ضمان استمراريتها، غير أن الحكومة لها رأي آخر، حيث تشدد على أن الصندوق لن يتدخل إلا من أجل الشركات التي لها مخططات استثمارية.

قطاعات التجارة والتوزيع والاتصالات لم تتضرر من الجائحة (فرانس برس)

ويؤكد إدريس الفينا، الخبير الاقتصادي المغربي ورئيس المركز المستقل للدراسات الاستراتيجية، أن «تنسيق المقاولات (أعمال الشركات بشكل عام)، تأثر بفعل الجائحة، وكانت التداعيات جلية على مستوى قطاع السياحة والأنشطة المرتبطة به، كما تراجع قطاع البناء والأشغال العمومية، بينما استفادت قطاعات مثل التوزيع والتجارة والاتصالات التي ارتفعت مبيعاتها».

وفي الأثناء، أظهر مسح أجرته المندوبية السامية للتخطيط (حكومية)، أن 81,1% من الشركات صرحت بعدم توفرها على أي مشروع استثماري في العام الحالي، بينما توقعت 3,9% من الشركات انخفاضاً في استثماراتها، و6,4% منها تترقب ارتفاعها.

وتجلى أن الشركات التي لا تتوفر على مشاريع استثمارية، تصل إلى 80% في صناعات النسيج، والكهرباء والإلكترونيات والإيواء والمطاعم والأنشطة العقارية.

ومع ذلك يرى وزير الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة محمد بنشعبون أن دور صندوق محمد السادس للاستثمار يتمثل في دعم المشاريع التي تأتي باستثمارات جديدة، خاصة أن الصندوق جاء من أجل مواكبة الإنعاش الاقتصادي لتجاوز الانكماش الناجم عن الأزمة الصحية.

تحقيق

لم يعد الصيادون في محافظة الحديدة غربيّ اليمن هم من ينصبون الشباك للظفر برزق البحر، بل أضحوا ضحايا الكثير من الشباك، بدءاً من الألغام البحرية التي زرعها طرفا الصراع وتجار الديزل، فضلاً عن الاستهداف الخارجي في عمق البحر

رزق محفوف بالمخاطر

اليمن: صيادو الحديدة في شباك الألغام وتجار الديزل

صنعاء ـ **محمد راجح**

على شاطئ ساحل الحديدة غربيّ اليمن، وبالقرب من سوق السمك الكبير في المحافظة الأكثر إنتاجاً للأسماك بمختلف أنواعها، يتجول الصياد حوشب الزبيدي برفقة طفله، وسط مرتادي الشاطئ لبيع ما ظفروا به من رحلة صيد محفوفة بالمخاطر، فضلاً عن ارتفاع كلفة البحث عن الرزق، في ظل أزمة مادة الديزل وارتفاع أسعارها.

يشكو الزبيدي البالغ من العمر 55 عاماً في حديث لـ«العربي الجديد»، ما فعلته الحرب في مدينته، ووضعه وفئة كبيرة من الصيادين ممن يتخذون من السواحل وجهتهم الرئيسية في العمل والرزق في ظروف معيشية صعبة، إذ حولته من صياد كبير إلى بائع متجول على شواطئ الحديدة. يؤكد هذا الصياد أن الإبحار لممارسة عمله في الصيد غدا مكلفاً للغاية بسبب أزمة الديزل، الذي يكلفه يومياً نحو 13 ألف ريال (21 دولاراً)، وهو مبلغ يفوق قدرة الصيادين الذين يذوقون الأمرّين في الوصول إلى مناطق الاصطياد، الذي يتطلب أياماً تزيد لدى بعض القوارب الكبيرة على أكثر من 30 يوماً.

وتسود توترات عديدة مدينة الحديدة، بعد مرور عامين من اتفاق استوكهولم، الذي أوقف أعنف اشتباكات ومواجهات عسكرية شهدها الساحل الغربي لليمن بين القوات الحكومية المعزّزة بتشكيلات عسكرية مدعومة من التحالف العربي من جهة والحوثيين من جهة أخرى، ما ساهم في خلق أزمة كبيرة في أوساط السكان في المحافظة المقسمة بين طرفي الحرب.

وحولت الحرب والمواجهات العسكرية مناطق الاصطياد إلى أماكن خطرة، يتحمل الصيادون مشاق الوصول إليها، بينما الحصاد الضئيل لا يغطي تكاليف الصيد الباهظة. وأدى الصراع إلى تدمير الكثير من القوارب والسفن ومراكز الاصطياد وتحويل أكبر سوق لتجمع الصيادين وبيع ما بحوزتهم، الذي يعرف في الحديدة باسم «المحوات» إلى مكان شبه مهجور تتكدس بجانبه عشرات القوارب المدمرة والمتوقفة عن العمل.

> 80%
> يشهد اليمن حربا منذ نحو 7 سنوات، أودت بحياة 233 ألف شخص، وبات 80% من السكان، البالغ عددهم نحو 30 مليون نسمة، يعتمدون على الدعم والمساعدات، في أسوأ أزمة إنسانية بالعالم، وفق الأمم المتحدة.

ويشير قيس معوضه، مشرف مركز اصطياد سمكي، إلى عدد من الصعوبات والمعوقات التي يعاني منها الصيادون في الحديدة، منها إلى جانب أزمة الوقود، الألغام البحرية التي خلفتها الحرب والصراع الدائر، الأمر الذي أدى وفق حديثه لـ«العربي الجديد»، إلى تدمير مناطق الاصطياد وتفخيخها وتهجير الأسماك وتحويل عمليات الاصطياد اليومية إلى رحلات محفوفة بالمخاطر والمحظورات التي يضعها طرفا الصراع اللذين يتقاسمان السيطرة على مناطق غربيّ اليمن.

ويؤكد صيادون ومختصون في الشؤون البحرية، أن الألغام البحرية وتمركز السفن العسكرية استقطعت نسبة كبيرة من مواقع الاصطياد السمكية في هذا الجزء من المياه اليمنية، وحرم الصيادين الوصول إلى الكثير من أماكن الاصطياد التقليدية المتاحة التي تشكل مصادر رزق رئيسية لفئة سكانية كبيرة في هذه المناطق.

نتيجة لذلك، يتعرض الصيادون لاعتداءات متواصلة في عرض البحر من اختطاف واحتجاز ومصادرة قواربهم التي تشترك فيها إلى جانب طرفي الصراع والتحالف دول مجاورة، مثل أريتريا، التي تعمل من وقت لآخر على اختطاف قوارب صيد يمنية واحتجازها دون أسباب واضحة، وفق صيادين يمنيين. كذلك يعاني ميناء الحديدة الذي يُعدّ مركزاً رئيسياً في صناعة الصيد في اليمن مشكلات عديدة على المستويات كافة، وخصوصاً البيئية، وافتقاره إلى مراكز ومنشآت آمنة لتخزين الأسماك، بينما يحتل القطاع أهمية كبيرة في البنيان الاقتصادي اليمني ولدى فئة عمالية كبيرة في المجتمعات الساحلية.

> الحرب سيّبت تضرر نحو 100 ألف صياد في اليمن
>
> سعر صرف الدولار في مناطق سيطرة الحكومة بلغ 890 ريالاً

ويقول زياد ردمان، أستاذ علوم البحار في جامعة الحديدة، إن الحرب دمرت البيئة البحرية وقضت على المساحات المخصصة للصيادين اليمنيين، حيث لم تُصح مناطق اصطيادهم معزّولة ومحفوفة بالمخاطر فقط، بل تعدى الأمر إلى استباحة ما بقي من مواقع الاصطياد من قبل سفن صيد قادمة من دول أخرى، إضافة إلى تباعد نقاط الاصطياد، حيث يعاني الصيادون بعد طرح برنامجها العام في الأسبوعين الماضيين. وعجزت الحكومة عن معالجة أزمة الوقود التي تلقي بظلال سلبية على مختلف القطاعات وكبح انهيار العملة المحلية، وذلك بعد أن تعددت أسعار الصرف في المناطق الخاضعة لسيطرتها، في المدن الجنوبية والشرقية، للمرة الأولى خلال الأسابيع الأخيرة، بعد أن كان الانقسام محصوراً بمناطق نفوذ الحكومة الشرعية والحوثيين فقط. ووصل سعر صرف الدولار في السوق الحرة بمناطق سيطرة الحكومة من 890 ريالاً، بينما بلغ في مناطق الحوثيين نحو 602 ريال.

أعلنت أن العام الجاري سيكون للتعافي، مع طرح برنامجها العام في الأسبوعين الماضيين. وعجزت الحكومة عن معالجة أزمة الوقود التي تلقي بظلال سلبية على مختلف القطاعات وكبح انهيار العملة المحلية، وذلك بعد أن تعددت أسعار الصرف في المناطق الخاضعة لسيطرتها، في المدن الجنوبية والشرقية، للمرة الأولى خلال الأسابيع الأخيرة، بعد أن كان الانقسام محصوراً بمناطق نفوذ الحكومة الشرعية والحوثيين فقط. ووصل سعر صرف الدولار في السوق الحرة بمناطق سيطرة الحكومة من 890 ريالاً، بينما بلغ في مناطق الحوثيين نحو 602 ريال.

أزمة وقود خانقة في صنعاء

تضرب جميع المدن اليمنية أزمة وقود خانقة، مع إغلاق معظم المحطات العاملة في صنعاء ومناطق شمال اليمن، بينما تشهد عدن التي تتخذ منها الحكومة معقلاً مؤقتة ارتفاعاً في الأسعار، ما أدى إلى نشوب موجة احتجاجات للتنديد بالفساد وتردي الخدمات. وقال ملاك محطات في صنعاء، إن شركة النفط العامة الخاضعة لسيطرة الحوثيين توقفت عن تزويدهم بحصتهم من البنزين، نظراً لانخفاض الكميات المستوردة عبر ميناء الحديدة على الساحل الغربي للبلاد. بينما أرجعت الشركة نقص الإمدادات إلى احتجاز قوات التحالف عدداً من السفن المحملة بالمشتقات النفطية. وطالبت الشركة بضرورة التدخل العاجل للإفراج عن السفن المحتجزة لمنع حدوث كارثة إنسانية بسبب توقف العديد من القطاعات الخدمية والحيوية، خاصة المستشفيات والكهرباء، والمياه وشاحنات نقل البضائع وكذلك شاحنات نقل النفايات. وفي عدن طالب محتجون الحكومة، بسرعة توفير خدمة الكهرباء، والعدول عن الزيادات الأخيرة التي أقرتها شركة النفط العامة في عدن، حيث رفعت سعر صفيحة البنزين من نحو 4 آلاف ريال إلى 6 آلاف ريال (الدولار يعادل 890 ريالاً في عدن)، الأمر الذي أدى إلى خروج احتجاجات.

صياد يُظهر جزءا من الأسماك التي ظفر بها قبالة سواحل الحديدة (فرانس برس)